

باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام⁽¹⁾ :

قدم ابن خروف بمقدمة أوضح فيها مقصود سيبويه من الحكاية، قال:
الحكاية على وجهين: حكاية الجمل بالقول أو ما كان في معناه من غير
تسمية بها، وهذا الذي أراد بقوله:

وأحرى الخيل بالركض المجار

لأنه ليس باسم.

وأما بدأت بالحمد لله، فيحتمل أن يكون اسماً للسورة، وأن يكون
بمنزلة البيت أي قرأت بالسورة التي فيها هذا الكلام، ومنه:

سمعت الناس ينتجعون غيثاً

وهو كثير في الكلام ومنه قول حميد بن ثور الهلالي:

وليس من اللائي يكون حديثها أمام بيوت الحي إنَّ وإنما

إلا أنه قطع واجتزأ بأن وإنما لأنهما لا يكونان حديثاً، وكأنه ذهب بهما
مذهب: ما تقول ويقال لها⁽²⁾، وقد يكون منه قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من
بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ والله أعلم.

ولم يقصد شيئاً من هذا في الباب، ومقصوده في الباب حكاية الأسماء
إذا كانت جملاً أو ما في معناها⁽³⁾.

(1) هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام وهو كل اسم مبني أو مضاف ملازم للإضافة وأفرده أو
فعل فارغ أو حرف قصدت التسمية به فقط، فجميع هذه إذا سميت بشيء منها أعربته
إعراب الأسماء الأول وإن نقص عما كانت عليه الأسماء.

الأصول لابن السراج 111/2

(2) هذا كله خارج عن هذا لباب وداخل تحت باب الحكاية في عمومها والذي يهمن من
هذا كله حكاية الأسماء إذا كانت جملاً أو ما في معناها.

(3) نحو «تأبط شراً» و«برق نحره» و«شاب قرناها» والحجة فيها أنها أسماء عمل بعضها
في بعض وذلك أن تأبط شراً تأبط فعل ماضٍ رفع المضمر فيه ونصب شراً بوقوع =